

إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها
**The United Nations Reform: an Analytical Look at its Problems and
the Ways to Overcome them**

زياد محمد الوحشات

جامعة عجلون الوطنية، الأردن drziad2006@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/01/15

تاريخ القبول: 2020/11/25

تاريخ الاستلام: 2020/10/11

ملخص:

يتناول هذا البحث عملية إصلاح هيئة الأمم المتحدة، التي أصبحت من الموضوعات الهامة نتيجة التغيرات التي فرضتها العلاقات الدولية على المجتمع الدولي، فكان من الواجب إصلاح أجهزة الأمم المتحدة المتمثلة بمجلس الأمن بوصفه المسؤول عن حفظ الأمن والسلم العالميين، وإصلاح الجمعية العامة نظراً لعدم الإلزامية في قراراتها، بناءً على مبادئ سيادة القانون، واحترام المصالح المشتركة. **كلمات مفتاحية:** الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجمعية العامة، ميثاق الأمم المتحدة، حق الفيتو.

Abstract:

This research deals with the reform process of the United Nations, which has become one of the important topics as a result of the changes imposed by international relations on the international community, so it was necessary to reform the United Nations organs represented by the Security Council as responsible for maintaining global peace and security, and to reform the General Assembly due to the non-mandatory nature of its decisions, based on the principles of rule of law and respect for common interests.

Keywords: United Nations; Security Council; the General Assembly; the United Nations Charter; the right of veto.

1. مقدمة:

شهد النظام العالمي تغييراً ملحوظاً نتيجةً للحرب العالمية الثانية. وكان واحداً من أهم هذه التغيرات هو إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 التي تضم اليوم في عضويتها 193 دولة، وتحتل مكاناً مركزياً في نظام المنظمات الحكومية الدولية، وتلعب دوراً حاسماً في التنمية السياسية الدولية المعاصرة. وعلى الرغم من النقص الموجود في الأمم المتحدة وإخفاقاتها، إلا أنها لا تعدّ إحدى الأدوات الرئيسية لحل المشكلات الدولية، كما تعد رمزاً للتعاون والتنسيق البنّاء بين الدول، وبدونها ينفرد عقد النظام في العالم وتسد شريعة الغاب.

إن إصلاح الأمم المتحدة بعد مضي 75 عاماً على إنشائها هو مطلب من قبل المجتمع الدولي الذي يرغب في زيادة دورها في بناء نظام عالمي جديد قائم على سيادة القانون واحترام مبدأ المصالح المشتركة. وتتصف المرحلة الحالية من مراحل تطور النظام الدولي بعدم الاستقرار الذي يتجلى بوضوح في تفاقم الصراعات الدولية القائمة والناشئة، والنزاعات العرقية والطائفية وخطر الإرهاب الدولي، والانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان و تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والانتهاكات المتكررة لقواعد و مبادئ القانون الدولي المسماة بالقواعد الآمرة في القانون الدولي من قبل بعض الدول وبعض الجماعات، وانتشار الجريمة المنظمة في كثير من الدول التي باتت تهدد تقويض الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغاب فكل هذه العوامل أدت إلى الحديث الجاد من قبل بعض رؤساء الدول والمسؤولين الدوليين ورجال القانون الدولي و بعض السياسيين عن قضية إصلاح أجهزة الأمم المتحدة وتحسين أدائها وتكييفها مع التغيرات الشديدة في المشهد السياسي الدولي؛ لكي تستطيع الأمم المتحدة القيام بمهامها و دورها في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين. لذلك فلا بد من تحسين أداء آلياتها القائمة، وإنشاء آليات جديدة لها للعمل بشكل فعال.

2. دوافع إصلاح منظمة الأمم المتحدة

1.2 التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة:

إن من أهم الأسباب الهامة التي تستدعي الإصلاح، بروز قضايا دولية جديدة، من مثل: الصراعات الاثنية، والصراعات المحلية والإقليمية المنتشرة في مختلف قارات العالم، والنزاعات العرقية والطائفية، والإرهاب الدولي، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة، والمخدرات والطاقة، والأمراض عابرة القارات التي باتت تهدد الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغاب، ومن أهم

الأسباب التي أدت إلى المطالبة بالإصلاح، الواقع الدولي الجديد الذي ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة وحيدة تتمتع بكل مواصفات ومقومات الدولة العظمى والقوية، التي استمرت منذ انتهاء الحرب الباردة إلى يومنا هذا .

ومن أسباب الإصلاح ممارسة المنظمة نوع من الازدواجية في التعامل مع المشكلات العالمية؛ بمعنى أن هناك بعض القضايا التي يتم التشديد في التعامل معها لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، حتى إذا استلزم الأمر استخدام القوة، أو فرض عقوبات اقتصادية، بينما هنالك كثير من القضايا الدولية لم يتم معالجتها بنفس الطريقة بالرغم من صدور قرارات من مجلس الأمن، يستلزم تطبيقها إلا أنه تم تجاهلها. من هنا تُعدّ الازدواجية التي تتعامل بها الأمم المتحدة إحدى الأسباب التي تستدعي الإصلاح، بما يكفل عدم سيطرة أي دولة على مجلس الأمن وتسخيره لتحقيق مصالحها على حساب الدولة الضعيفة.

ومن الأسباب الأخرى، إعادة تفعيل آلية الأمن الجماعي لمواجهة التحديات، فقد بدأت الأمم المتحدة تواجه في الوقت الحاضر تحديات جديدة لم تكن موجودة عندما تم إنشاؤها، فرضتها الظروف الدولية المستجدة، إضافة إلى ما فرضته العولمة من مفاهيم وقضايا جديدة أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين .

2.2 الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة:

من الأسباب التي فرضت الإصلاح، الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويمكن تصنيف مستويات الخلل على النحو الآتي:

الخلل على مستوى الجمعية العامة: حيث سلبت الدول الكبرى إرادة الجمعية العامة من خلال الاستحواذ على أهم الاختصاصات التي من المفترض أن تكون بيد الجمعية العامة، واحتكارها من قبل المجلس. ويتجلى ضعف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام 1945م وحتى اليوم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد أبرز تحدٍ أمام المنظمة. ولقد حرص واضعو الميثاق من البداية على تقييد دور الجمعية العامة، وحصر سلطاتها وتهميش دورها في القضايا المهمة، فضلا عن عدم إلزامية توصياتها، وذلك لصالح مجلس الأمن الذي استأثر بكافة الصلاحيات الهامة.

الخلل على مستوى مجلس الأمن، الذي يتعلق بتشكيل مجلس الأمن، ففي الوقت الحالي ازداد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة من (51) عضوا عام 1945م إلى (193) عضوا، بينما ازداد عدد المقاعد المخصصة للدول في مجلس الأمن من (11) عضوا إلى (15) عضوا وعليه يمكن القول إن من أكبر

العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي تشكيلة المجلس الحالية التي لا تناسب الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، ولا تمثل حقيقة توزيع القوة في العالم، كما أن التشكيلة الحالية لا تعكس خريطة موازين القوى الجديدة في النظام الدولي الراهن . ويشار هنا إلى أن فكرة السباق لعضوية مجلس الأمن تعود بشكل مباشر إلى رغبة كل من اليابان وألمانيا الانضمام إلى نادي أصحاب العضوية الدائمة، حيث تريان أنهما تحملان نسبة كبيرة في ميزانية المنظمة تصل إلى 17%، إضافة إلى أن بعض الدول أصبحت قوى إقليمية مؤثرة مثل: الهند، البرازيل، كندا، مصر، وبالتالي فالتشكيلة الحالية لا تراعي مسألة الديمقراطية في اتخاذ القرار، إذ أصبح المجلس يبدو كأنه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقة دكتاتورية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية. ويتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية وقضائية . فلا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي وإعادة توزيع المقاعد.

الخلل على مستوى طريقة التصويت داخل المجلس، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن مشكلة حق (الفيتو)، الذي يعدّ سلاحاً سياسياً في يد هذه الدول لحماية مصالحها؛ بمعنى أن هذه الدول هي التي تحول دون تجسيد إرادة المجتمع الدولي، وإذا كان هذا هو منع فعلا الأمم المتحدة، وأضعف المجلس تجاه القيام بمهامه، فإن البعض يرى أن فشل وضعف مجلس الأمن لا يعود فقط إلى استعمال حق الفيتو، وإنما أيضاً إلى واقع القوة التي يمثلها الفيتو، فهي مسؤولة كذلك عن منع المجلس من العمل.

3.2 الأزمات المالية والإدارية في الأمم المتحدة:

من أسباب الإصلاح هي الأزمة المالية والإدارية في الأمم المتحدة:

أ- الأزمة المالية: وهي أزمة ممتدة من عقد الستينيات إلى يومنا الحاضر، ويمكن حصر أسبابها بما يلي: 1- تعدد نظم الميزانية، 2- وعدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء، 3- وغياب الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية، 4- والامتناع عن دفع الحصص أو تأخير سدادها.

وتساهم الدول الثماني الكبرى بما يقارب (75) بالمائة؛ أي 3/4 من الميزانية، وهذا ما يفسر هيمنة هذه الدول الكبرى ولاسيما - الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أخذنا مثلاً ميزانية العام 2010م/2011م نجد أن (96) دولة من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى غاية تاريخ 17 يونيو 2010م دفعت، حصتها كاملة. مما يمكن القول أن الدول الكبرى استخدمت مساهمتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة، إضافة إلى الأزمة الإدارية في الأمم المتحدة، صعوبات التوظيف في المنظمة الدولية، ضعف التنسيق، ومشاكل الاتصال والعلاقات في العمل بالأمم المتحدة، ومشاكل إدارة الموارد البشرية في المنظمة .

وبسبب أزمته المالية، عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات، ما أدى إلى ارتفاع مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول، وجعل هذه الدول - أغلبها من الدول النامية - تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية من الأمم المتحدة. ويمكن القول: إن الأمم المتحدة تعاني من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي؛ وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري، وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية. فبانتهاج الحرب الباردة، لم يعد جهاز الخدمة المدنية في المنظمة العالمية مناسباً للمهام الجديدة والمتزايدة التي أصبحت تضطلع بها.

3. عقبات الإصلاح ومستقبل الأمم المتحدة

1.3 معوقات إصلاح منظمة الأمم المتحدة:

إذا كانت الأمم المتحدة قد عجزت عن تحقيق البعض مما عقده المتفائلون عليها من آمال عند إنشائها إلا أنها نجحت في تحقيق أهم ما ابتغاه مؤسسوها، وهو منع قيام حرب عالمية ثالثة، وإذا كانت كذلك قد عجزت عن رفع الظلم عن بعض الدول والشعوب، ولم تتمكن من تحقيق العدل في بعض قراراتها، فإن التقويم السليم لما حققته منذ إنشائها لا يمكن أن يتم إلا طبقاً لاعتبارين أساسيين لا تقوم الأمم المتحدة إلا بهما: يتمثل الاعتبار الأول بأن الأمم المتحدة لا تعمل في مجال السياسة الدولية فحسب، بل تعمل في مجالات أخرى كثيرة بعيدة عن السياسة. أما الاعتبار الثاني فيتمثل بأن الأمم المتحدة نظام من أنظمة المجتمع الدولي، ولهذا يلاحظ أنها لا تطبق ما كان يجب عليها، بل هي تطبق قواعد القانون الدولي الوضعي التي وضعتها الدول الكبرى في ضوء مصالحها.

ومن المعوقات الأساسية في إجراء عملية الإصلاح في الأمم المتحدة:

أولاً- عدم توافق رؤى الدول بشأن عملية الإصلاح:

إن دعوات ومقترحات الإصلاح بينت أن لكل دولة مصالحها الخاصة، وفي ضوء هذا الإطار، يقول الأمين العام السابق كوفي أنان: "كيف يمكن تفعيل نظام الأمن الجماعي، في حين أن مختلف المناطق في العالم لم تعد لها وجهة النظر نفسها في ما يتعلق بالأشياء التي تهددها. وعليه يمكن ملاحظة تباين واضح في مواقف ورؤى مختلف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، فالدول الكبرى المتقدمة، تريد إدخال تعديلات على

المنظمة الدولية على النحو الذي يؤكد انتصارها، ويطلق يدها في إدارة العلاقات الدولية، ويفرض رؤيتها تجاه النظام الدولي العام ونظمه الإقليمية والفرعية. ومن ثم فهي تسعى إلى إعادة صياغة المنظمة وفق منظومتها الفكرية، بما يتسق فقط مع مصالحها وأهدافها. كما أن هذه الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترغب في التخلي عن تعهداتها بدعم دول الجنوب، مطالبة بدعم القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة، و القضاء على الفساد .

وأما دول الجنوب للقارة الأفريقية، والقارة الآسيوية - وهي معظمها دول فقيرة - فهي تسعى إلى مواصلة جهود التنمية، وترغب في الوقت نفسه بالاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الداخلية الخارجية، وتطمح في مساهمة الدول الغربية الفعلية في عمليات التنمية، وإلغاء الديون، والحصول على المساعدات في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن ثم تسعى هذه الدول إلى إدخال تعديلات على ميثاق المنظمة الدولية، بالقدر الذي يضمن درجة أكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للنظام الدولي.

كما تطالب البلدان النامية، بإصلاحات أساسية تغطي ثقلاً أكبر لدول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المنظمة الدولية، وجعل قرارات الجمعية العامة ذات الأغلبية ملزمة، على غرار قرارات مجلس الأمن .
ثانياً - طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة:

تكمن إحدى العضلات الأساسية التي تعترض المحاولات الرامية إلى تفعيل المنظمة وإصلاحها وإعادة تشكيل مجلس الأمن وتفعيل هيئاتها على أسس موضوعية ومحايده في طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة، في أنها تصطدم بالمادة (108) من هذا الميثاق التي تقول: إن «التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة» ؛ بمعنى أن أي إصلاح مع وجود هذه المادة صعب بل غير ممكن ما دام أن ذلك سيبقى خاضعاً لحق النقض الفيتو الخاص بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . فلا يعتقد أن دولة من الدول الخمس دائمة العضوية مستعدة لترك كرسيها لدولة أخرى مهما كان الثمن.

هذا ويستحيل إجراء أي إصلاح إلا بعد موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن المستحيل أن تسمح هذه الدول بأي تعديل للميثاق قد يهدد مصالحها، فمن الطبيعي أن ترفض هذه الدول أية إصلاحات أو تعديلات في الميثاق لا تتوافق مع مصالحها وتوجهاتها.

ويشير الواقع الدولي الحالي إلى أن المجتمع الدولي ما زال غير ناضج للشروع في تطبيق الإصلاحات المقترحة، ونقلها من نطاق التنظير إلى أرض الواقع، فعلى صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن الدول الغنية والمتقدمة لا تعدّ الأمم المتحدة المنبر الأصلاح أو الإطار المؤسسي المناسب لحل المشكلات الاقتصادية الدولية، وهي تفضل العمل خارج هذا الإطار من خلال (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، ومن خلال منظمة التجارة العالمية، وعلى صعيد الأمن البيئي فما زالت الدول الكبرى لديها أنانية جزاء تهربها من مسؤولياتها الدولية تجاه الأخطار البيئية المتزايدة، حيث إن كثير من الدول ترفض التوقيع على اتفاقية (كيوتو) بشأن الاحتباس الحراري. وعلى صعيد القضايا الأمنية والسياسية المباشرة، نلاحظ أن الوضع الدولي لا يشير إلى أي اهتمام من قبل المجتمع الدولي بالأمم المتحدة كإطار مناسب لتسوية أو حل كل الأزمات الدولية.

إن الموقف من إصلاح الأمم المتحدة راجع إلى إرادة المجتمع الدولي في التغيير وخاصة إرادة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومدى استعدادها لوضع الموارد المالية والفنية تحت تصرف المنظمة لمكافحة الفقر والتخلف في العالم، والموارد البشرية والعسكرية الكافية لمعاقبة الخارجين عن الشرعية الدولية.

ثالثاً- تزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي. لقد أبرزت التطورات المتلاحقة في الساحة الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، والغزو الأمريكي للعراق، والتدخلات غير المشروعة في شؤون الدول الأخرى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتحت ذريعة التدخل الإنساني تراجع الاعتماد على أدوار ومؤسسات تقليدية، كمنظمة الأمم المتحدة خاصة أمريكا التي اعتبرتها غير ملائمة لمقتضيات الزمن الراهن.

لقد كانت هناك محاولات عديدة لإصلاح الأمم المتحدة في عهد أمينها العام السابقين: (بترس غالي وكوفي عنان)، ولكنها باءت بالفشل الذريع؛ لأن الإشكالية التي تطرح تكمن في ضرورة «التمثيل المتوازن» داخل الأمم المتحدة نفسها. وهذه الإشكالية كلما طرحت أخرجت إلى الوجود العديد من التساؤلات التي توقف في المهدي كل المحاولات الإصلاحية: فما معنى التمثيل المتوازن؟ وكيف يعقل أن تبقى الدول الخمس التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية في الأمم المتحدة بهذه المكانة؟ وماذا عن تغير

مفهوم القوة؟ وعن القدرات العسكرية؟ وهل يبقى مبدأ «العضو الدائم» مقبولاً في عصرنا هذا، حيث إن الديمقراطية العالمية تفرض عكس هذا التوجه تماماً، إذا أردنا أن نطبقها على العلاقات بين الأمم.

2.3 مستقبل منظمة الأمم المتحدة:

إن التحول في شكل النظام الدولي وقضاياه والأولويات المرتبطة به لا بد من أن ينعكس على المنظمة الدولية، بحيث تصبح مؤسستها أكثر قدرة على التعامل مع هذه القضايا، أما التطور الذي يتصل بالتنظيم فيرتبط باستخلاص دروس الممارسة، ومدى كفاءة أجهزة الأمم المتحدة القائمة بمهامها، كما كشف عنها الواقع والتغيرات المطلوبة للاتساق مع التحولات الدولية الراهنة. وفي هذا المجال تتعدى مناحي التركيز، فهناك من يركز على ضرورة النهوض بالوظيفة الإنمائية للأمم المتحدة علماً أن قضايا التنمية والارتقاء بمستوى معيشة البشر - لاسيما في الدول النامية - هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الأمم المتحدة في هذا القرن من الزمان. وقد اقترحت جهة، ضرورة تطوير مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واقترحت جهة ثانية إعادة صياغة مهام مجلس الوصاية الذي انقرضت وظائفه عملياً لتولي تلك المسؤولية. وركزت جهة ثالثة على الازدواجية و التكرار في مهام التنمية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة الراهنة بما يترتب على ذلك من إهدار للمواد، وعدم الاستخدام الأفضل لها في الوقت الراهن الذي تعاني منه المنظمة الدولية للتمويل. وبما أن الأمم المتحدة هي انعكاس للنظام الدولي السائد، فإن موقع ومستقبل المنظمة الدولية يتوقف على شكل النظام الدولي في المستقبل؛ لذا نجد عدة سيناريوهات حول مستقبل الأمم المتحدة، ومدى قدرة هذه المنظمة على التكيف في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي، يمكن تناولها على النحو الآتي:

- الخيار الأمريكي أو الأحادية الأمريكية: هناك عدة سيناريوهات متعلقة بسياسية الولايات المتحدة، هي: السيناريو الأول: عدّ منظمة الأمم المتحدة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك انطلاقاً من فكرة السياسة الخارجية المبنية على استخدام أوسع للمنظمات الدولية، فإنه من الممكن أن تركز الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لجعل المنظمة الدولية تعمل بطريقة أكثر فاعلية، لهذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى منظمة دولية فاعلة لإضفاء نوع من الشرعية الدولية على سياستها. السيناريو الثاني: إن الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية وعسكرية كافية لدعم أهدافها، ما يجعلها تقوم بأعمال أحادية الجانب، وفي ظل عدم وجود دولة أخرى تصل إلى مرتبة الولايات المتحدة، من حيث وزنها الاقتصادي وقدرتها العسكرية، وابتكاراتها ونتاجاتها وخبراتها الدولية، فإنه ليس هناك ما يبرر تقوية

وتعزيز منظمة الأمم المتحدة، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى هيئة الأمم المتحدة لحماية تلك القوة، وحتى إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية في خطر، فإن المسائل مثل الأمن الوطني الأمريكي لا يمكن تركها للمنظمة الدولية، فهذه المسألة تشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مسألة سياسية وسيادية في آن واحد. وفي هذا السياق يعدّ سيناريو التهميش لدور الأمم المتحدة هو أكثر وضوحاً في إطار الهيمنة الأمريكية المنفردة. إذ يتحدد أداء وفاعلية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمدى الدعم والمساندة الأمريكية لها، أي ما لم تعكس الأمم المتحدة ووكالاتها أهداف ومصالح الولايات المتحدة، بعدّها القطب الأوحد في العالم فإن هذه الأخيرة ستستمر في التصرف بطريقة انفرادية دون اللجوء إلى هذه المنظمات و تهميشها.

السيناريو الثالث: هو الذي تعمل على تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل، واستمرارية احتلال الزعامة العالمية، وهذا يعمل على منع ظهور منافس عالمي آخر لها يكون معادياً لها، ويتطلب أن يكون المناخ العالمي أكثر انفتاحاً وتقبلاً للقيم الأمريكية.

- خيار توازن القوى: ويقوم هذا النظام على افتراض خلق توازن دولي جديد بواسطة رغبة وقدرة مجموعة من الدول الكبرى، مثل روسيا، بعدّها ممتلكة للمجال الجغرافي والطاقة النفطية والترسانة النووية التي يمكن أن تؤهلها لأن تكون دولة كبرى من جديد، أو ربما مجموعة من الدول الكبرى النووية التي قد تشعر بخاطر الخيار الأمريكي على مصالحها ومستقبلها، ومن ثم إمكانية اللجوء إلى خلق تحالف من نوع جديد لا يخلو من تنسيق عسكري هدفه حماية خيارات وسيادة ومصالح دول هذا التحالف، ولاسيما الاقتصادية، وكخط أحمر أمام الولايات المتحدة، وذلك على أسس وقواعد جديدة قائمة على التمسك بالقانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة والأمن الجماعي. وفي ما يخص مصير الأمم المتحدة في ظل هذا النظام، فإن ما تحقق على أرض الواقع قد يكون من نتائجه تغيير جذري في هيكلية مجلس الأمم واختصاصاته، ليأخذ في حساباته الحقائق الجديدة، والتحالفات الجديدة، ورغبتها في التعايش، ومن ثم سيكون هذا النظام تطويراً للنظام الدولي الحالي، وقائماً على سيادة القانون وعلى تفاهات الأمم المتحدة في ضوء نهاية الحرب الباردة وعلى إيقاف الانفراد الأمريكي .

لهذا نجد المنظمات الدولية والأمم المتحدة تمارس دوراً أكثر أهمية من ذي قبل نظراً إلى وجود نظام توازن القوى، الذي سيؤدى على جمح السياسات الأمريكية الانفرادية، ونظراً إلى وجود تحديات عالمية لا

يمكن لأي دولة مقاومتها، لهذا يرى أصحاب المدرسة الليبرالية أن الأمم المتحدة تمثل الإطار الأنسب لمعالجة مثل هذه التحديات العالمية، وبذلك سوف يدخل إليها إصلاح شامل داخل أجهزة المنظمة. - خيار النظام الدولي المتعدد الأقطاب: ونظراً لموقع الأمم المتحدة في ظل نظام متعدد الأقطاب سوف تحدث بعض التعديلات في هياكل وآليات صنع القرار، ومن المحتمل أن تشمل هذه التعديلات توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن، أو إعادة هيكلة أجهزة صنع القرار في المجالات الاقتصادية، وإعادة تنظيم الأمانة العامة. إن كل هذه التعديلات يتوقع أن تؤدي إلى إقامة مؤسسة عملية فاعلة لإدارة الموارد وإعادة توزيعها على المستوى الكوني من أجل رفاهية وأمن الجميع.

إن إصلاح الأمم المتحدة أمر صعب جداً، ولكنه أيضاً ليس بالمستحيل، ويبدو من خلال قراءة تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما الأحداث الأخيرة التي تتسارع بطريقة عجيبة، كتأثيرات الأزمة الأوكرانية على مستقبل النظام العالمي، والتحالف الدولي لما يزيد على 40 دولة ضد تنظيم «داعش» الإرهابي، وتأثيرات الأزمة السورية واليمنية. إن إصلاح الأمم المتحدة يبقى رهيناً برغبة الدول الثلاث الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين، فهذه الدول مجتمعة ستظل هي الركائز الأساسية لأية رغبة في الإصلاح، كما أنه يبقى رهيناً بالرغبة المشتركة لدول العالم الثالث، وإجماعها على البلدان التي يمكن أن تمثلها بصفة دائمة داخل مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى، فالأمم المتحدة رغم ضعفها ومشكلاتها وتبعيتها، فإنها مازالت تمتلك قدرات فريدة في حشد القوى، وتعبئة الطاقات، وتنسيق وتنظيم الجهود والفعاليات لعمل الحكومات والمنظمات الدولية، لاسيما في قضايا مثل: اللاجئين في العالم، وبرنامج الغذاء العالمي للأطفال، وقضايا الصحة العامة، ومكافحة الأوبئة مثل: أنفلونزا الطيور أخيراً، وأبحاث ومعالجات مرض الإيدز (نقص المناعة)، والاحتباس الحراري، رغم قلة التخصصات في هذه المجالات.

4. مقترحات وبرامج إصلاح منظمة الأمم المتحدة

1.4 الإصلاح على مستوى هياكل المنظمة:

يعد الإصلاح الهيكلي أحد أهم الجوانب الجوهرية في عملية الإصلاح المطلوبة لتفعيل المنظمة الدولية، والإصلاح الهيكلي الذي سيتم التركيز عليه هو على الأجهزة المهمة في منظمة الأمم المتحدة وهذين الجهازين هما مجلس الأمن والجمعية العامة، ويمكن عرضه على النحو الآتي:

أولاً: إصلاح مجلس الأمن: يحتل مجلس الأمن مكانة بارزة ومهمة ضمن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، حيث منحه ميثاق الأمم المتحدة اختصاصات وسلطات واسعة في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين، فهو الذي يحظى بسلطة الإقرار بالحالات المهددة للسلم والأمن الدوليين، أو وقوع حالات العدوان، وهو الذي يحتكر سلطة استعمال الوسائل الزاجرة لمواجهة القائمين بهذه الأعمال، سواء في شقها المرتبط باستعمال القوة العسكرية، أو القيام بما نصت عليه المادة (41) من الميثاق " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية"، كما أن قراراته تتميز بقيمتها القانونية الحاسمة وقوة نفاذها، وبعد إنشاء الأمم المتحدة، برزت الحرب الباردة بين المعسكرين: الاشتراكي والرأسمالي. وازداد عدد أعضائها، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وما تلاها من انفراد الولايات الأمريكية بالساحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى شل عمله وحركته. ومن أهم المشاكل التي واجهته هي: مشكلة العضوية والتمثيل، ومشكلة حق النقض (الفيتو)، وفشل نظام الأمن الجماعي.

مشكلة العضوية والتمثيل: إن المطالبة بزيادة عدد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يبدو الآن ضرورياً لا سيما بعد ارتفاع عدد الدول الأعضاء في المنظمة من 51 دولة عند تأسيسها عام 1945م إلى 193 دولة في الوقت الراهن. كما أن التوزيع الجغرافي للمقاعد الدائمة لم يعد مقبولاً، فمن غير المنطقي أن تقتصر العضوية الدائمة على أوروبا، وآسيا وأمريكا الشمالية.

كما يقترح لإصلاح المجلس زيادة العضوية فيه بما يتناسب مع العضوية في الأمم المتحدة، لتحقيق العدالة في المجلس، من خلال منح القارات الأخرى حق التمثيل في المجلس، خاصة إفريقيا وأمريكا الجنوبية والدول العربية، بدخول دول مثل (الهند والبرازيل ومصر وجنوب إفريقيا) حتى يضم المجلس أكثر كافة القارات في العالم، وليس حكراً على أوروبا وأمريكا فقط.

إن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية لأول مرة كانت قد أدرجت في جدول أعمال الأمم المتحدة عام 1979م في الدورة 34 للجمعية العامة، وأثناء انعقاد الجمعية العامة

- 48 في عام 1993م قررت الجمعية " إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وغيرها من القضايا المتصلة بمجلس الأمن "
- كما أن تحقيق العدالة وشمولية التمثيل يتطلبان أن يكون للدول النامية النصيب الأكبر في التمثيل في العضوية الدائمة، ويقترح في هذا المجال أن يتم توسيع عضوية الدول الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، ومن أهم هذه الاقتراحات في هذا المجال هي:
- اقتراح اليابان الذي يتمثل في توسيع عضوية مجلس الأمن إلى 20 عضوا غير دائم، وزيادة عدد الأعضاء الدائمين، ومراعاة عدالة التوزيع الجغرافي .
 - أما اقتراح ألمانيا فيتمثل بزيادة عدد الأعضاء الدائمين من 5 إلى 9 أعضاء و زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من 10 إلى 15 عضوا .
 - وأما اقتراح الهند فيتمثل بزيادة عدد الأعضاء الدائمين من 5 إلى 15 و على أساس عدالة التوزيع الجغرافي، و مدى مساهمة الدولة المرشحة لنيل العضوية في أنشطة الأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلم والأمن الدوليين، وثقلها الاقتصادي و إسهامها في ميزانية الأمم المتحدة .
 - أما البرازيل فتقترح زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين إلى 23-24 عضوا.
- ازدادت حدة مشكلة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عندما اقترحت "مجموعة الأربعة" ألمانيا، اليابان، الهند، والبرازيل مطالبة لنفسها بأن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وقد قدمت هذه المجموعة مشروع إصلاح مجلس الأمن، الذي ينص على أن عدد أعضائه الدائمين يجب أن يزيد على (6)، وغير الدائمين يجب أن يزيد على أربعة على النحو الآتي :
- آسيا لها مقعدين دائمين ومقعد واحد غير دائم، إفريقيا لها مقعدين دائمين ومقعد واحد غير دائم، أوروبا الغربية لها مقعد واحد دائم ومقعد واحد غير دائم.
- أمريكا اللاتينية لها مقعد واحد دائم ومقعد واحد غير دائم .
- وهناك نماذج أخرى لإصلاح مجلس الأمن، من مثل المشروع المقدم من غانا، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا. هذا المشروع الذي أعرب عن الموقف الإفريقي. وقد أكد ممثل هذه الدول الإفريقية في مشروعهم على حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أنه عند إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945م لم تكن معظم الدول الإفريقية ممثلة في الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك فإن إفريقيا- وإلى يومنا هذا- لا تزال القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

قرارات الدول الإفريقية: وقد انبثق عن مشروع الدول الإفريقية القرارات الآتية:
-زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين وتحسين أساليب عمله.
-توفير الامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الدائمين الحاليين للأعضاء الدائمين الجدد، بما في ذلك حق النقض.

-إعطاء إفريقيا مقعدين دائمين، ومقعدين غير دائمين في مجلس الأمن.
-زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من(15) إلى (26) وإنشاء (11) مقعد إضافي، ليتم توزيعها على النحو الآتي : مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين للدول الإفريقية، مقعدين دائمين ومقعد غير دائم للدول الآسيوية، مقعد دائم ومقعد غير دائم لدول أوروبا الشرقية، مقعد دائم ومقعد غير دائم لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، مقعد دائم لدول أوروبا الغربية و دول أخرى.
وهناك نموذج آخر تم تقديمه في تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في بنديه 249-260 اللذين ينصان على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يفي بالمبادئ الآتية:
أ- ينبغي تنفيذ المادة (23) من ميثاق الأمم المتحدة، وبترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في اتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، ماليا وعسكريا ودبلوماسيا.
ب- أن يؤدي الى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء، ولاسيما من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار.

ج- ألا يؤدي إلى إضعاف فعالية مجلس الأمن.

د- أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعا للمساءلة .
ويعتقد الفريق أن اتخاذ قرارا بتوسيع المجلس، قد أضحي ضروريا. وبناءً على ذلك تم طرح نموذجين (ألف، وباء)، وكلاهما يقضي بضرورة توسيع المجلس، وتوزيع المقاعد بين خمسة مناطق إقليمية رئيسية، وهي إفريقيا، وآسيا، ومنطقة المحيط الهادي، وأوروبا، والأمريكيتان. يقضي النموذج ألف بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك على المناطق الإقليمية الرئيسية كالآتي:

إصلاح هيئة الأمم المتحدة نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد الدائمة الجديدة	المقاعد المقترحة لمدة سنتين	المجموع
إفريقيا	53	-	2	4	6
آسيا و منطقة المحيط الهادي	56	1	2	3	6
أوروبا	47	3	1	2	6
الأمريكتان	35	1	1	4	6
مجاميع النموذج أ لغاية 2004م	191	5	6	13	24

يقضي نموذج ب بعدم إنشاء مقاعد جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثماني مقاعد قابلة للتجديد مدتها 4 سنوات ومقاعد جديد غير دائم مدته سنتان وغير قابل للتجديد، مع تقسيم هذه المقاعد، على المناطق الإقليمية الرئيسية كالآتي:

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد المقترحة القابلة للتجديد مدتها 4 سنوات	المقاعد الجديدة لمدة سنتين	المجموع
إفريقيا	53	-	2	4	6
آسيا ومنطقة المحيط الهادي	56	1	2	3	6
أوروبا	47	3	2	1	6
الأمريكتان	35	1	2	3	6
مجاميع النموذج ب	191	5	8	11	24

وحسب البنود 249 و 254 من هذا التقرير، ومراعاة للمادة 23 من الميثاق عند انتخاب أعضاء للمقاعد الدائمة أو الأطول أجلا للدول الثلاث الأكثر إسهاما من الناحية المالية في الميزانية العادية داخل

منطقتها الإقليمية، أو لأكبر ثلاث دول تقديمًا لتبرعات، أو إسهامًا بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. نجد أنه في كلا النموذجين لم ينص على توسيع حق (الفيتو)، أو تعديل في الميثاق يتصل بسلطات مجلس الأمن الحالية .

مشكلة حق النقض (الفيتو): أما في ما يخص حق (الفيتو) فقد تعددت الأصوات والاقتراحات ما بين مطالب بإلغائه بشكل كلي، وآخر بترشيده استخدامه، وثالث مناد بتغيير آلياته، بحيث لا يمكن لدولة واحدة التحكم بكيفيته. تتفق أغلب الاقتراحات على ضرورة الحد من استخدام حق النقض وتقييده، بحيث يقتصر استخدامه بشكل محدود ضمن إطار الفصل السابع من الميثاق، ووضع ضوابط لاستخدامه، وإمكان إبطاله في حالة التصويت الإيجابي لأغلب الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مع إمكانية إلغاء هذا الحق بتصويت أغلب الثلثين في الجمعية العامة . إن إبقاء حق (الفيتو) على ما هو عليه دون إدخال تغيير عليه يؤدي إلى انتقاص مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والنهج الديمقراطي للمنظمة، وتعطيل عمل المجلس حينما يكون في الأمر ضرورة، أو التلويح باستعمال هذا الحق. أما إذا فرضنا استمرار وجود ضرورة (للفيتو) أو صعوبة إلغائه، فعندها ربما يكون من الضروري إدخال بعض الإصلاحات أو الإجراءات القانونية عليه، أو على استخدامه، ومن هذه الاقتراحات: تحديد القضايا التي يستخدم فيها هذا الحق، كحصرها في القرارات التي تصدر في إطار الفصل السابع، أو ربما تحديده بصوتين سلبيين بدلا من صوت واحد، من قبل الدول دائمة العضوية، ويمكن أن يستمر ذلك إلى أن تتوفر الظروف لإلغائه نهائيا .

ثانيا- إصلاح الجمعية العامة: تتضمن مطالب إصلاح الجمعية العامة ضرورة تفعيل دورها، حيث تتركز معظم الاقتراحات حول مسألة الانتقاص من دورها واختصاصاتها وطبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين مجلس الأمن، ومدى تمتعها بحقوقها، بعدها المرأة الحقيقية التي تعكس الاتجاهات و المجموعات المختلفة الموجودة في العالم. ومن الأمور المهمة للإصلاح تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الأمن حول حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى إعادة النظر في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، التي منحت مجلس الأمن أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنحته صلاحيات واسعة على حساب الجمعية العامة.

2.4 الإصلاح المالي والإداري في الأمم المتحدة:

تعاني الأمم المتحدة مجموعة من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية . وتتمثل أهم مظاهر التضخم والترهل الإداري في الآتي :

أولاً: عدّ بعض المنظمات المتخصصة زائدة عن الحاجة، ما يزيد من أعباء مادية على ميزانية المنظمة، ما يتطلب دمج بعضها المتشابه في المهام .

ثانياً: تزايد عدد الأفراد النظاميين العاملين في الأمم المتحدة الذي وصل إلى 106,565 ألف شخص، وعدد أفراد الشرطة: 13,122، وعدد الأفراد العسكريين: 1,781، وكذلك تزايد عدد مساعدي الأمين العام .

ثالثاً: ضعف الكفاية الإدارية نتيجة قلة برامج التدريب، وخضوع التعيين في المناصب الإدارية العليا في المنظمة للمجاملات وليس لاعتبارات الكفاءة والقدرة على توظيف المهام.

رابعاً: تداخل الأنشطة بعضها ببعض في عدد من الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة في قضايا متشابهة، في حين أن عدداً آخر من الأجهزة، مثل منظمة الأغذية والزراعة تعد منظمات مستقلة تماماً وتتمتع بميزانية خاصة.

خامساً: عدم توافر كوادر دبلوماسية لدى الأمم المتحدة تتمتع بكفاية عالية للقيام بمهام الوساطة بين أطراف النزاعات، ما يضعف من قدرة المنظمة العالمية على ممارسة الدبلوماسية الوقائية .

سادساً: الافتقار الى كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الدول أصبحت ممتنعة عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية، ففي عام 1995م، لم تدفع سوى 78 دولة من مجموع الدول الأعضاء وعددها 185 دولة أفساطها للأمم المتحدة، وباتت المنظمة ترزح تحت وطأة الإفلاس المالي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير 1997م، فإن الدول الأعضاء مدينة بأكثر من 3 بلايين دولار للمنظمة.

5. خاتمة:

وختاماً، يمكننا القول: إنّ إصلاح هيئة الأمم المتحدة بات أمراً ضرورياً؛ لتفعيل دورها المناط بها. وعليه، فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي؛

أولاً: النتائج

1- عجز الأمم المتحدة- في بعض الأحيان- عن القيام بم- عن القيام بمهامها المنوطة بها، ما أدى إلى تقييدها وتهميشها.

2- استخدام حق النقض (الفيتو) بكثرة من قبل الدول الكبرى- لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً- حال دون قيام الأمم المتحدة بالدور المطلوب منها، ما أدى إلى تعطيل دور مجلس الأمن في حل القضايا.

3- إن التركيبة الحالية لمجلس الأمن، ووفق مبدأ حق النقض «الفيتو» المتاح لخمسة دول، لم تعد أمراً مستساغاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكننا التساؤل: ما ذنب الشعب السوري مثلاً الذي استعمل في حقه السلاح الكيماوي المحرم دولياً وإنسانياً وأخلاقياً، إلى درجة دفعت ببعض الدول دائمة العضوية إلى إشهار ورقة " الفيتو " وتعطيل دور مجلس الأمن في حل المشكلة. وكذلك بالنسبة لقضية الشعب الفلسطيني يمكننا التساؤل: ما ذنب الفلسطينيين الذين تستعمل ضدهم العشرات من «الفيتو» كلما تعلق الأمر بمذبحة إسرائيلية أو إدانة لإسرائيل!؟.

4- افتقار الجمعية العامة إلى التمتع بحق إصدار القرارات الملزمة مقارنة مع قرارات مجلس الأمن الملزمة.

ثانياً: التوصيات

1- عقد مؤتمر دولي، تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع آليات الإصلاح في المنظمة، ومن أجل إجراء تغيير في ميثاق الأمم المتحدة بما يتناسب مع عملية الإصلاح، وذلك من أجل تطويرها و تفعيلها لمواكبة التغييرات والتحولات، التي حدثت وتحدث في العالم، لحماية البشرية من التهديدات الكبيرة التي تفوق الحروب السابقة.

2- إصلاحات على هيكلية الأمم المتحدة لا سيما العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بإدخال أعضاء جدد إليه من قارات مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الدولة وعدد سكانها،

وفاعليتها على المسرح الدولي، إذ إن التركيبة الحالية لمجلس الأمن لا تعكس بالضرورة قوة الدولة أو أهميتها على صعيد العلاقات الدولية.

3- حق النقض (الفيتو) بالقضايا أو الأمور التي يجب أن يتفق عليها المجتمع الدولي؛ لأن بقاءه دون تغيير يمثل تهديدا لعمل المنظمة، ويعيق تطورها.

4- تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تكون قراراتها ملزمة وذات طابع شمولي، فعندما لا يستطيع مجلس الأمن التوصل إلى حل نهائي في مسألة تمس الأمن والسلم الدوليين، فلا يعقل أن تبقى مجموعة قليلة من الدول تتحكم في مسيرة العلاقات الدولية سيما أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193) دولة من مجموع العالم، وبالتالي فإن القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة هي قرارات أكثر دقة وموضوعية، ولا تستند فقط إلى مصلحة الدولة، بقدر ما تعبر عن حالة قائمة تستدعي الموضوعية، وبالتالي إعطاء مصداقية أكبر لهذه القرارات بعدّها تعبيراً عن ديمقراطية أممية، هذا إلى جانب أنّها تؤكد على مبدأ مهم من مبادئ المنظمة الدولية، والمتمثل بالمساواة في مستوياته المختلفة.

5. قائمة المراجع:

- الكتب في اللغة العربية:

- 1- أحمد الرشيد وآخرون، الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية ط1. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996م.
- 2- الأخضر بن طلال، حق الاعتراض الفيتو بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010م.
- 3- فتحية لتييم، نحو إصلاح المنظمة المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011م.
- 4- فؤاد بطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003م.
- 5- مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م.
- 6- محمد عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ط8 الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1997م.

ثانيا مواقع الانترنت:

- 1- إصلاح الأمم المتحدة لماذا ومتى وكيف.
www.siironline.org/alawab/diplomacy-center/010.html
- 2- شطاب غانية، إصلاح الأمم المتحدة، الجزائر 2014- المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.
www.maspolitiques.com
- 3- <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1183314>
- 4- عبدالحق عزوزي، هل يمكن إصلاح الأمم المتحدة؟
<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=81524>
- 5- عبد الحسين شعبان، هل هناك مستقبل للأمم المتحدة.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=106945>
- 6- علي هادي حميدي الشكراوي، إصلاح مجلس الأمن بين الضرورات العملية والمحددات السياسية.
[www.uobabylon.edu.iq /](http://www.uobabylon.edu.iq/)
URL:<http://unic.un.org/imucms/rio-de-6-janeiro/64/42/reforma-da-onu.aspx>-7
- 8- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام .
<http://www.un.org/ar/peacekeeping/resources/statistics/factsheet.shtml>

المجلات:

- 1- باسل محسن مهنا، الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001م، مجلة الدراسات الدولية العدد41.
- 2- عبد الفتاح الرشدان، الأمم المتحدة والتطورات الجديدة في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، عدد13، 1998م.
- 3- صادق محرس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد122، 1995م.
- 4- عبدالله الأشعل، العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 164، 2006م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1- سلامة شاهر الفلايلة، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2007 م.

الاتفاقات والصكوك والقرارات الدولية:

1- ميثاق الأمم المتحدة 1945م.

2- قرار الجمعية العامة "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية"
A/Res/48/26.1993

3- تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير A/59/565.2004
باللغة الروسية:

1- Ushakov N.A. international law M .: Jurist, 2011